٢٠/٥/١٩٩٠).

من هنا، وصفت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، تصريحات شامير بأنها «محيّرة»، موضحة ان سبب الحيرة ان الولايات المتحدة الاميركية عملت، عن كثب، مع الحكومة الاسرائيلية في عملية السلام. واضافت، ان الحكومة الاسرائيلية طلبت من الادارة ايجاد شريك فلسطيني من الاراضي المحتلة، للمساعدة في تنفيذ مبادرتها الصادرة في أيار (مايو) الماضي، «وكنا على وشك تحقيق هذا الهدف؛ بل شعرنا بأننا نقترب من التوصّل الى تسمية فلسطينيين من الاراضي [المحتلة]، يكونون مستعدين للتحدث مع اسرائيل في شأن الانتخابات» في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وأوضحت، ان الاسئلة التي قدّمها الوزير بيكر الى الحكومة الاسرائيلية «كانت ستمكّننا من تحقيق ذلك» (**نيويورك تايمز**، ٢/٥/١٩٩٠).

في هذه الاثناء، كانت حكومة الولايات المتحدة الاميركية تتبنّى اسلوب «تراكم النقد» حيال السياسة الاستيطانية الاسرائيلية في الارض المحتلة بصورة عامة، وبخصوص وضع مدينة القدس بصفة خاصة. فمثلاً، لفت الرئيس بوش، لدى استقباله رئيس بلدية القدس، تيدي كوليك، الى ضرورة ان يتحاشى جميع سكان المدينة المقدسة التصرفات التي من شأنها «تهديد التعايش وعملية السلام» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٥ ـ ٦/٥/١٩٩٠). وفي السياق عينه، صرح الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، بأن الرئيس الاميركي يرى «ان على اليهود، وغير اليهود، في القدس ان يتصرّفوا في طريقة لا تهدّد ضيافة المدينة، ولا تهدد، في أي شكل، فرص عملية السلام». وذكرّ بالموقف الاميركي الرافض لاقامة المستوطنات في الارض المحتلة العام ١٩٦٧، والمؤيد لوجود قدس موحّدة، يتحدد وضعها النهائي عبر مفاوضات (**نيويورك تايمز**، ٧/٥/١٩٩٠).

وكمثل آخر على الانتقاد، وانْ بصورة غير مباشرة، دعا نائب الرئيس الاميركي، دان كويل، في كلمة القاها في معهد واشنطن لسياسة الشرق الاوسط، الى «ضرورة الاستمرار في عملية السلام لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الارض في مقابل السلام، ومن خلال مفاوضات يجب ان ترتكز على هذا المبدأ» (**الواشنطن بوست**، ٣/٥/١٩٩٠).

من جهته، اكد وزير الخارجية، بيكر، ان واشنطن ملتزمة السعي الى تحريك الوضع في الشرق الاوسط عبر مبادرته، لكنه اوضح ان «المأزق الحالي نجم عن الازمة الداخلية» الحكومية في اسرائيل، مشيراً الى ان اي تقدم في عملية السلام يرتبط «بقيام حكومة اسرائيلية تقبل بالتفاوض مع الفلسطينيين» (**الحياة**، ٥ ـ ٦/٥/١٩٩٠)؛ فيما شكّك السيناتور روبرت دول في منح اسرائيل ضمانات لقروض الاسكان بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، قائلاً: «انها ستكون مكلفة للولايات المتحدة الاميركية»، وتعد بمثابة «شيك على بياض» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٤/٥/١٩٩٠).

هذه النبرة، بما انطوت عليه من استياء ورفض للسياسة الاسرائيلية الحالية، جعلت من وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، ان يؤكد، في الكنيست، لدى بدء الدورة البرلمانية الصيفية، وجود «خلافات بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية». وقال: «هناك خلافات بين الطرفين؛ فنحن لا ننظر، دائماً، بالطريقة عينها الى سبل دفع عملية السلام»؛ واضاف: «نحن، أيضاً، معارضون لأي حوار بين واشنطن ومنظمة التحرير الفلسطينية، لأنها تشكّل العائق الرئيس امام اجراء انتخابات حقيقية في الارض [المحتلة]» (**جيروزاليم بوست**، ٨/٥/١٩٩٠).

ولكي يرفع من مستوى الخلاف، طلب ارنس من الولايات المتحدة الاميركية معارضة أي قرار في مجلس الامن «يحدّ من الهجرة اليهودية الى اسرائيل»؛ وعارض أي «تنسيق» بين واشنطن والدول العربية لاعداد قرار يتعلّق بهجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل. وكرّر ان علاقات بلاده مع الادارة الاميركية «متوتّرة فعلاً؛ ويزيد في توتّرها انتقاد واشنطن للسياسة الاسرائيلية في ما يتعلق بتوطين اليهود في الارض المحتلة». وأضاف: «لدينا خلافات مع الولايات المتحدة الاميركية في شأن مواضيع معيّنة منذ سنوات عدة»، ومع هذه الادارة، بالذات، «في كل ما يتعلّق بالاستيطان» (**المصدر نفسه**، ١٠/٥/١٩٩٠).